

علوم القرآن والحديث الشريف بين النصّ القرآني والمنهج التفسيري

البروفيسور عليرضا طيبي

عضو هيئة التدريس بجامعة طهران (الكاتب المسؤول)

tabibi.alireza@ut.ac.ir

م.م مصطفى طه ياسين

طالب في جامعة طهران كلية المعارف والفكر الإسلامي

mosttafa.taha@uokerbala.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين علوم القرآن وعلوم الحديث من جهة، والمنهج التفسيري للنص القرآني من جهة أخرى، بوصفها علاقة تكاملية تقوم على التلازم المعرفي والمنهجي، وقد بين البحث أنّ علوم القرآن تسهم في تحديد الإطار العام لفهم النصّ من خلال مباحث النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمُتشابه، في حين تُؤدّي علوم الحديث دوراً أساسياً في بيان المجمل، وتقييد المطلق وتخصيص العام، من خلال السّنة النبوية الصحيحة.

كما أظهر البحث أنّ المنهج التفسيري الرصين لا يقوم على النقل المُجرد ولا على الرأي المنفصل عن الضوابط العلمية، بل يعتمد على الجمع بين النصّ القرآني والحديث الشريف ضمن منظومة منهجية مُتكاملة، وخلص إلى أنّ أي خلل في فهم أحد المصدرين ينعكس مباشرة على سلامة التفسير، مما يُؤكد ضرورة الوعي العلمي بقواعد علوم القرآن والحديث بوصفها أدوات ضابطة للفهم والتأويل.

الكلمات المفتاحية: (علوم القرآن، الحديث الشريف، النصّ القرآني، المنهج التفسيري).

Qur'anic and Hadith Sciences: Between the Qur'anic Text and the Interpretive Methodology

Professor Alireza Tabibi

(Faculty Member, University of Tehran (Responsible Author

tabibi.alireza@ut.ac.ir

Assistant teacher. Mostafa Taha Yassin

Student, University of Tehran, Faculty of Islamic Studies and Thought

mostafa.taha@uokerbala.edu.iq

Abstract

This research examines the relationship between Qur'anic and Hadith sciences, on the one hand, and the interpretive methodology of the Qur'anic text, on the other. It presents this relationship as complementary, based on epistemological and methodological interdependence. The research demonstrates that Qur'anic sciences contribute to defining the general framework for understanding the text through discussions of revelation, Meccan and Medinan verses, abrogation, and clear and ambiguous verses. Meanwhile, Hadith sciences play a fundamental role in clarifying general statements, specifying absolute statements, and defining general statements through authentic Prophetic traditions. The research also demonstrated that a sound interpretive methodology is not based on mere transmission or opinion divorced from scholarly standards, but rather on combining the Qur'anic text and the Prophetic traditions within an integrated methodological framework. It concluded that any flaw in understanding either of these sources directly impacts the soundness of the interpretation, thus emphasizing the necessity of a scholarly understanding of the principles of Qur'anic and Hadith sciences as guiding tools for comprehension and interpretation.

Keywords: (Qur'anic sciences, Prophetic traditions, Qur'anic text, interpretive methodology)

المقدمة

يُعَدُّ القرآن الكريم والحديث الشريف المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامي، وقد شكَّلا معًا الإطار المعرفي الذي تبلورت ضمنه علوم الإسلام المختلفة، ومن هنا نشأت علوم القرآن وعلوم الحديث بوصفهما منظومتين علميتين تهدفان إلى فهم النصِّ المقدَّس وضبط آليات التعامل معه، سواء من حيث ثبوت النص أو دلالاته أو طرق استنباط المعاني والأحكام

منه، ولم يكن ظهور هذه العلوم استجابة لحاجة نظرية مُجرّدة، بل جاء نتيجة التفاعل التاريخي بين النصّ القرآني والواقع المتغيّر، وما استلزمه ذلك من مناهج تفسيرية دقيقة تحفظ للنصّ قدسيته وتضمن سلامة الفهم والاستدلال.

وتتجلى أهمية الربط بين علوم القرآن وعلوم الحديث في كون المنهج التفسيري لا يمكن أن يُبنى على أحدهما بمعزل عن الآخر؛ فالقرآن الكريم يحتاج في كثير من آياته إلى البيان النبوي، كما أنّ الحديث الشريف لا يُفهم فهماً صحيحاً إلا في ضوء المرجعية القرآنية الكلية. ومن هنا برزت إشكالية العلاقة بين النصّ القرآني والمنهج التفسيري، ومدى تأثير علوم القرآن والحديث في توجيه الفهم التفسيري وضبط مساراته العلمية.

إذ يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على موقع علوم القرآن وعلوم الحديث في بناء المنهج التفسيري، وبيان طبيعة التفاعل بين النصّ القرآني والحديث الشريف، مع إبراز دور القواعد العلمية في حماية التفسير من الانحراف أو الإسقاط الذاتي، وإظهار البعد المنهجي الذي ميّز المدرسة الإسلامية في التعامل مع النصّ المقدّس.

المبحث الأول: أصول علوم القرآن الكريم

لعلوم القرآن أصول يمكن بيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف علوم القرآن ونشأتها

إنّ علوم القرآن تُعرّف بأنها مجموع المعارف التي تتعلق بكتاب الله من حيث النزول، الجمع، التفسير، القراءات، الإعجاز، الناسخ والمنسوخ وغيرها من الجوانب التي تسهم في فهم النصّ القرآني، وهي علم ناشئ منذ عهد النبي (صلى الله عليه وعلى اله وسلم)، وواصلت تطوّرها عبر أجيال العلماء (مركز الثقافة والمعارف القرآنية، ب.ت، ٤٤)، وتنقسم إلى أربعة جوانب:

أولاً: مفهوم علوم القرآن وحدودها المعرفية: يُقصد بعلوم القرآن مجموع المعارف والقواعد التي وُضعت لخدمة النصّ القرآني من حيث نشأته، وضبطه، وفهمه، واستنباط دلالته، وهي لا تبحث في مضمون القرآن بوصفه نصّاً تعبدياً فحسب، بل تتناول الملابسات

التاريخية والمنهجية التي رافقت نزوله وتدوينه، والأسس العلمية التي تحكم تفسيره وفهم آياته، ومن هنا، فإن علوم القرآن تمثل الإطار المعرفي الذي يسبق عملية التفسير، ويُعدّ شرطاً لازماً لضبطها ومنع الوقوع في التفسير بالرأي أو القراءة المتجزأة للنص.

(معرفة، ١٩٩٥م، ١ / ١٥ - ١٨)

ثانياً: علوم القرآن من حيث النشأة والتطور التاريخي: ترجع جذور علوم القرآن إلى عصر النبي الأكرم (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، إذ كان القرآن يُتلّق مُشافهة، ويُفسّر من خلال البيان النبوي العملي واللفظي، سواء عبر توضيح المُجمل، أو تقييد المُطلق، أو بيان أسباب النزول، ثم انتقل هذا الدور إلى الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام)، الذين اضطلعوا بمهمة حفظ المنهج القرآني الأصيل، وبيان معاني الكتاب، ووضع القواعد العامة لفهمه، وهو ما يظهر جلياً في الروايات التفسيرية الماثورة عنهم. ومع تطور الحاجة العلمية، استقلّت هذه المعارف وتحوّلت إلى علوم مدوّنة، وبدأ التأليف فيها بصورة منهجية في القرون اللاحقة (الخوئي، ١٩٧٥م، ٢١ - ٢٥).

ثالثاً: ويتفرع علوم القرآن بحسب موضوعاتها يمكن تقسيم علوم القرآن من حيث موضوعاتها إلى عدّة فروع رئيسة، منها:

١- **علوم النزول:** وتشمل مباحث الوحي، وأسباب النزول، والحكمة من النزول التدريجي، والمكي والمدني، وهي علوم تُسهم في فهم السياق الزماني والمكاني للآيات، وتحديد مقاصد الخطاب القرآني (السبحاني، ٢٠٠٦م، ٤٥ - ٥٢).

٢- **علوم النصّ القرآني:** وتضمّ مباحث جمع القرآن، وترتيب آياته وسوره، والرسم القرآني، والقراءات، وهي تمثل الأساس في توثيق النصّ القرآني وإثبات سلامته من التحريف والزيادة والنقصان (معرفة، ١٩٩١م، ١١ - ١٧).

٣- علوم الدلالة والفهم: وتشمل الناسخ والمنسوخ، والمُحكّم والمُتشابه، والعام والخاص، والمُطلق والمُقيد، وهي من أدقّ مباحث علوم القرآن؛ لما لها من أثر مباشر في الاستنباط الفقهي والتفسير العقدي (الصدر، ١٩٨٦م، ٣٣ - ٣٦).

٤- علوم الإعجاز والبيان: وتبحث في وجوه الإعجاز القرآني، سواء البياني أو التشريعي أو الغيبي، وتُعدّ هذه العلوم من أهم الأدلة على مصدرية القرآن الإلهية وخلوده عبر العصور (مُغنية، ١٩٩٨م، ٨٩ - ٩٥).

رابعاً: الأهمية المنهجية لعلوم القرآن في التفسير: تكمن الأهمية المنهجية لعلوم القرآن في كونها تشكّل الضابط العلمي لعملية التفسير، إذ لا يمكن للمفسّر أن يتعامل مع النصّ القرآني بمعزل عن معرفة سياقه، وناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهة. فإهمال هذه العلوم يؤدي إلى اضطراب الفهم، وتعدّد القراءات غير المنضبطة؛ بينما يسهم الالتزام بها في إنتاج تفسير علمي رصين يجمع بين أصالة النص وعمق الفهم.

(السبحاني، ١٩٩٩م، ١ / ٢٨ - ٣٢)

المطلب الثاني: دور النصّ القرآني في تأسيس علوم القرآن

إنّ النصّ القرآني هو المصدر الأول في تأسيس هذا العلم، إذ يحتوي على آيات تأمّل في وجوه التنزيل والبيان، والمُحكّم والمُتشابه (الطباطبائي، ب.ت، ١ / ٣٣).

إذ يُمثّل النصّ القرآني الأساس البنيوي الأول الذي انبثقت منه علوم القرآن، إذ لم تتشكّل هذه العلوم بوصفها معارف مستقلة عن النص، بل نشأت من داخل بنيته اللغوية والتشريعية والبيانية. فالقرآن الكريم لا يقدّم الأحكام والمعارف فحسب، بل يتضمّن في ثناياه إشارات منهجية ترسم للمتلقّي كيفية التعامل معه، وتضع الأطر العامة لفهمه وضبط دلالاته، وهو ما جعل النصّ القرآني ذاته مصدراً تأسيسياً لعلومه (معرفة، ١٩٩٥م، ١ / ٢٢-٢٤).

وهنا ثمة إشارة لا بد من بيانها:

أولاً: الإشارات المنهجية في النصّ القرآني: يتضمّن القرآن الكريم عدداً من الآيات التي تُلفت نظر المتلقّي إلى طبيعة الخطاب القرآني وخصائصه، كالتفريق بين الواضح

والخفي، والمجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، وهذه الإشارات لا تؤدي وظيفة إخبارية فقط، بل تؤسس لوعي منهجي يفرض على الباحث ضرورة التمييز بين مستويات الدلالة، وعدم الاكتفاء بالظاهر اللفظي في جميع الموارد، ومن هنا نشأت مباحث مثل المحكم والمتشابه وأصول الفهم القرآني، بوصفها استجابة علمية مباشرة لتوجيهات النص نفسه.

(السبحاني، ٢٠٠٦م، ٦٣ - ٦٦)

ثانيًا: النصّ القرآني وتأسيس الحاجة إلى البيان: يؤكد القرآن الكريم في مواضع متعددة أنّ فهمه الكامل لا يتحقق بمعزل عن البيان، وهو ما يظهر في الآيات التي تشير إلى دور النبي (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، في التفسير والتوضيح، فضلاً عن الآيات التي تربط الهداية والفهم الحقيقي بالتطهر العلمي والروحي، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، (الواقعة: آية: ٧٩)، وقد ذهب علماء الإمامية إلى أنّ هذه الآية لا تقتصر على الطهارة الحسية، بل تشير إلى أهل الاختصاص العلمي الذين أوتوا القدرة على إدراك معاني القرآن العميقة، وفي مقدمتهم النبي وأهل بيته (عليهم السلام).

(الخوئي، ١٩٧٥م، ١٢٠ - ١٢٣)

ثالثًا: العلاقة التأسيسية بين القرآن والحديث: لم يؤسس النصّ القرآني علومه بمعزل عن السنة، بل رسم منذ البداية علاقة تكاملية بين القرآن والحديث، تقوم على أساس البيان والتفسير لا على الاستقلال والانفصال، فالقرآن يضع القواعد الكلية، بينما يتكفل الحديث النبوي وبيان الأئمة (عليهم السلام) بتفصيل المجمل وتقييد المطلق وشرح المقاصد. وقد أدى هذا الترابط إلى نشوء علوم قرآنية مشتركة مع علم الحديث، مثل أسباب النزول، وبيان الناسخ والمنسوخ، وضبط دلالات الألفاظ، مما يعكس وحدة المنهج المعرفي في المدرسة الإمامية.

(مُغْنِيَّة، ١٩٩٨م، ١٠١ - ١٠٥)

رابعًا: النصّ القرآني بوصفه موجّهًا لمنهج البحث: لا يقتصر دور النصّ القرآني على كونه موضوعًا لعلوم القرآن، بل يتجاوز ذلك ليكون موجّهًا لمنهج البحث نفسه، فالقرآن يدعو إلى التدبّر، والتأمّل، والنظر المنظّم في الآيات، وهو ما شكّل الأساس النظري لظهور

مناهج التفسير التحليلي، والموضوعي، والاستقرائي في الدراسات القرآنية. ومن هنا يمكن القول إنّ علوم القرآن لم تُفرض على النص من الخارج، بل تشكلت استجابةً مباشرة لخطابه الداخلي ومتطلباته المعرفية.

(دراسات مقارنة في أصول التفسير والقراءات القرآنية، ب.ت، ٤٤)

المطلب الثالث: خصائص علوم القرآن من منظور الإمامي

إنّ لعلوم القرآن خصائص مميزة مثل التركيز على روايات أهل البيت (عليه السلام)، في بيان معاني القرآن، والاستفادة من المنهج المعرفي الذي يجمع بين الرواية والعقل للوصول إلى فهم شامل للكتاب (الطباطبائي، ١٩٨٨م، ٩٢ - ٩٥)، تنطلق علوم القرآن في المنظور الإمامي من رؤية معرفية خاصة، تقوم على اعتبار القرآن الكريم نصّاً إلهياً مفتوح الدلالة، لا يُفهم فهماً تامّاً بمعزل عن المرجعية العلمية التي نصّ عليها الوحي ذاته، ومن ثمّ، فإنّ خصوصية علوم القرآن في المدرسة الإمامية لا تكمن في اختلاف موضوعاتها فحسب، بل في المنهج الذي يحكم التعامل مع النص، والمرجعيات التي تُعتمد في بيان معانيه وضبط دلالاته (النوري الهمداني، ٢٠٠٤م، ١٤ - ١٨).

أولاً: مركزية روايات أهل البيت (عليهم السلام) في التفسير القرآني: تتميز علوم القرآن في الفكر الإمامي بالاعتماد المنهجي على روايات أهل البيت (عليهم السلام) بوصفهم الامتداد الطبيعي للبيان النبوي، والمرجعية الأوثق في فهم القرآن الكريم، فالرواية التفسيرية الصادرة عنهم لا تُعدّ مجرد نقل تاريخي، بل تمثل عنصراً تأسيسياً في بناء قواعد الفهم القرآني، لكونها صادرة عنّ عاصر التنزيل أو ورث علمه، وأوتي علم الكتاب، وقد انعكس هذا الأمر في تكوين علم التفسير الروائي، وفي ضبط مفاهيم مثل المُحكم والمُتشابه، والظاهر والباطن، بما ينسجم مع النصّ القرآني دون إخضاعه للتأويل الاعتباطي.

(المطهري، ١٩٩٧م، ٣٣ - ٣٨)

ثانياً: الجمع بين الرواية والعقل في المنهج القرآني: من الخصائص البارزة لعلوم

القرآن في المدرسة الإمامية اعتمادها منهجاً تكاملياً يجمع بين الدليل النقلي المتمثل بالروايات

المعتبرة، والدليل العقلي بوصفه أداة لفهم الخطاب الإلهي واستكشاف مقاصده.. فالعقل، في هذا المنظور، ليس بديلاً عن النص، ولا سلطة فوقه، بل هو وسيلة لفهمه ضمن حدوده وضوابطه. وقد أسهم هذا التكامل في نشوء مقاربات تفسيرية عميقة، قادرة على الجمع بين النص والسياق، وبين ظاهر الآية وأبعادها المقاصدية، دون الوقوع في الجمود الحرفي أو الانفلات التأويلي (الحائري، ٢٠٠١م، ٥٧ - ٦١).

ثالثاً: رفض الفصل بين علوم القرآن والبعد العقدي: تتسم علوم القرآن في الفكر الإمامي بعدم فصلها عن الأسس العقدية، ولا سيما ما يتعلّق بالإمامة والهداية، فالقرآن، بحسب هذا المنظور، ليس كتاب تشريع فحسب، بل كتاب هداية مستمرة، تتطلب وجود مبيّن معصوم يحفظ دلالاته من التحريف المعنوي وسوء الفهم، ومن هنا، ارتبطت علوم القرآن بمباحث عقدية، مثل حجية قول المعصوم، ومرجعية أهل البيت في التفسير، وهو ما أضفى على هذه العلوم بعداً توجيهياً يربط النص بالواقع دون إخلال بثوابته.

(الفضلي، ١٩٩٦م، ٧٤ - ٧٩)

رابعاً: البعد المقاصدي في فهم النص القرآني: تُولي المدرسة الإمامية اهتماماً خاصاً بالبعد المقاصدي في علوم القرآن، إذ لا يُنظر إلى الأحكام والمعاني القرآنية بوصفها معطيات جزئية منفصلة، بل ضمن منظومة كلية تهدف إلى تحقيق العدل، والهداية، وبناء الإنسان. وقد أسهم هذا التوجّه في تطوير مباحث مثل علل التشريع، ومقاصد الأحكام، وربط الآيات بسياقها العام، مما منح علوم القرآن مرونة علمية وقدرة على الاستجابة للتحديات المعرفية عبر العصور، دون المساس بأصالة النص (الفضلي، ١٩٩٦م، ٧٤ - ٧٩).

المبحث الثاني: المنهج التفسيري في التراث الإمامي

ففي هذا المبحث يمكن بيان:

المطلب الأول: التفسير بالرواية ودوره في المنهج الإمامي

إنّ التفسير بالرواية يعتمد على أحاديث وآثار أهل البيت (عليه السلام)، في تفسير معاني آيات القرآن، إذ يُعدّ هذا المنهج من أوثق الطرق لما له من ارتباط مباشر بمصادر

النقل الموثوقة، ومن التفسير التي تمثل هذا المنهج البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني(البحراني، ٢٠٠٦م، ١ / ٣٣).

ويُعدّ التفسير بالرواية أحد الأركان الأساسية في المنهج التفسيري الإمامي، إذ يقوم على استنتاج النصّ القرآني من خلال ما ورد عن النبي(صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، وأهل بيته (عليهم السلام) من بيانات تفسيرية تُبين معاني الآيات، وتكشف عن مقاصدها، وتضبط دلالاتها، ولا ينطلق هذا المنهج من مجرد نقل الرواية بوصفها خبراً تاريخياً، بل يُوظّفها كأداة معرفية تُسهم في بناء الفهم القرآني ضمن إطار منهجي منضبط، يراعي سياق النزول ووحدة الخطاب القرآني(الفضلي، ١٩٩٨م، ٦١ - ٦٥).

وهنا يمكن بيان:

أولاً: الأساس المعرفي للتفسير بالرواية في الفكر الإمامي: يرتكز التفسير بالرواية في مدرسة الإمامية على مبدأ مرجعية أهل البيت(عليهم السلام) في فهم القرآن الكريم، باعتبارهم الحملة الحقيقيين لعلم الكتاب، والمبينين لمراد الله تعالى بعد النبي(صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، وتُمنح الرواية التفسيرية في هذا السياق حجية خاصة، لا لكونها رواية فحسب، بل لصدورها عن معصوم، مما يضفي عليها صفة الوثوق المعرفي، ويجعلها معياراً في ترجيح المعاني التفسيرية عند التعارض(الميلاني، ٢٠٠٣م، ١١٢-١١٦).

ثانياً: وظائف الرواية في تفسير النصّ القرآني: تتعدّد وظائف الرواية في المنهج التفسيري الإمامي، فهي لا تقتصر على شرح الألفاظ أو بيان أسباب النزول، بل تتجاوز ذلك إلى: توضيح المجل وتفسير المبهم في الآيات.

١- تقييد الإطلاق وتخصيص العموم بما ينسجم مع المقاصد الشرعية.

٢- لكشف عن البعد التطبيقي للآيات في الواقع العملي.

وقد أسهم هذا التنوع الوظيفي في جعل التفسير بالرواية منهجاً شاملاً، قادراً على

الربط بين النصّ والواقع دون الإخلال بأصالة الدلالة القرآنية.

(المظفر، ١٩٩١م، ٢ / ١٤٥ - ١٤٨)

ثالثاً: الضوابط المنهجية للتفسير بالرواية: لم يكن اعتماد الرواية في التفسير في الفكر الإمامي اعتماداً مطلقاً غير مشروط، بل خضع لجملة من الضوابط العلمية، من أبرزها عرض الرواية على القرآن، وعدم مخالفتها للمحكمات القطعية، فضلاً عن مراعاة السياق العام للآيات. وقد أدى هذا التقييد المنهجي إلى الحدّ من تسلّل الروايات الضعيفة أو المؤولة للنصّ تأويلاً بعيداً عن ظاهره، وحافظ على توازن المنهج بين النقل والتحليل.

(الصدر، ١٩٨٥م، ١ / ٩٧ - ١٠١)

رابعاً: التفاسير الروائية وأثرها في ترسيخ المنهج: مثّلت التفاسير الروائية في التراث الإمامي، مثل البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني، نموذجاً تطبيقياً واضحاً لهذا المنهج، إذ جمعت الروايات التفسيرية الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام)، وساهمت في حفظ التراث الروائي التفسيري من الضياع. كما شكّلت هذه التفاسير مادّة علمية أساسية اعتمد عليها المفسّرون اللاحقون في بناء مناهج تفسيرية أكثر تكاملاً، تجمع بين الرواية والتحليل العقلي (البحراني، ٢٠٠٦م، ١ / ٥ - ٧).

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالقرآن لدى الطباطبائي

إنّ منهج الميزان للطباطبائي (قدّه الله) يُعرف بمنهج تفسير القرآن بالقرآن، أي استخدام آيات القرآن نفسها لتوضيح وتفسير معاني الآيات الأخرى، مع استدعاء السياقات اللغوية والمقاصد العقدية والعرفانية في فهم النصّ (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١ / ٥).

ويُعدّ منهج تفسير القرآن بالقرآن الركيزة الأساس في المشروع التفسيري للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (قدّس سرّه)، ولا سيّما في تفسيره الموسوعي الميزان في تفسير القرآن، حيث ينطلق هذا المنهج من مبدأ أن القرآن الكريم يمتلك وحدة بنيوية ودلالية متكاملة، تجعل بعض آياته مبيّنة لبعضها الآخر، بحيث يُفهم المجلد بالمفصل، ويُقيّد المطلق بالمقيّد، ويُفسّر المتشابه بالمُحكّم (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١ / ٥).

أولاً: مفهوم تفسير القرآن بالقرآن عند الطباطبائي: لا يقصد الطباطبائي بتفسير القرآن بالقرآن مجرد الجمع الشكلي بين الآيات المتشابهة في الألفاظ، بل يذهب إلى أعمق من

ذلك، إذ يرى أن القرآن الكريم منظومة هداية واحدة، نزلت مُتناسقة في مقاصدها العقدية والتشريعية والتربوية، وأن الكشف عن المعنى الحقيقي لأي آية لا يتم إلا بردها إلى مجموع الآيات المرتبطة بالموضوع نفسه (الطباطبائي، ١٤٠٩هـ، ١ / ١٨)، ومن هنا، فإن هذا المنهج يرفض القراءة التجزئية للنص القرآني، ويؤكد على ضرورة النظر الكلي الذي يراعي السياق العام للخطاب الإلهي.

ثانياً: المبادئ المنهجية لتفسير القرآن بالقرآن: يقوم منهج الطباطبائي (رحمه الله)، في تفسير القرآن بالقرآن على جملة من المبادئ العلمية الدقيقة، من أبرزها: مبدأ استقلالية القرآن في الدلالة وأن القرآن الكريم هو المصدر الأول لفهم معانيه، ولا يجوز جعل الرواية أو الرأي العقلي حاكماً عليه، بل يُستعان بهما بعد استظهار الدلالة القرآنية من داخل النص نفسه (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ٣ / ٧٢).

وفي هذا الشأن نجد إن السيد الطباطبائي يعتمد على:

١- مبدأ وحدة الموضوع القرآني: حيث يعتقد أن القضايا القرآنية، كالتوحيد والنبوة والمعاد والإنسان والمجتمع، عولجت في القرآن معالجة تراكمية، بحيث تتكامل الآيات بعضها مع بعض لتشكل رؤية قرآنية متماسكة حول الموضوع الواحد.

(الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١٠: ٣٥)

٢- مبدأ تقديم المحكم على المُتشابه: يعتمد (رحمه الله)، على ردّ الآيات المتشابهة إلى الآيات المحكمة، انسجاماً مع القاعدة القرآنية نفسها، ويرى أن الانحرافات التفسيرية غالباً ما نشأت من عزل المُتشابه عن المُحكم (الطباطبائي، ١٤٠٤هـ، ٢ / ٨٩).

ثالثاً: البعد اللغوي والدلالي في المنهج: يولي الطباطبائي (رحمه الله)، عناية فائقة للغة العربية بوصفها الأداة الأولى لفهم النص القرآني، فيعتمد على التحليل الدقيق للألفاظ، ودراسة الاستعمال القرآني للمفردة، لا مجرد معناها القاموسي، ويؤكد أن القرآن قد يُعطي اللفظ الواحد دلالة خاصة تتحدد من خلال سياقاته المُتعددة داخل الكتاب الكريم.

(الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ٢ / ١٤)

ومن هنا، فإن تفسير القرآن بالقرآن عنده يقوم على تتبع موارد استعمال اللفظ الواحد في مختلف الآيات، ثم استخراج المعنى الجامع بينها.

رابعاً: العلاقة بين التفسير القرآني والرواية عند الطباطبائي (رحمه الله): على الرغم من مركزية تفسير القرآن بالقرآن، لا يقتضي (رحمه الله)، الروايات الواردة عن النبي وأهل البيت (عليهم السلام)، بل يمنحها دوراً تفسيرياً تكميلياً، بشرط أن تكون منسجمة مع ظاهر القرآن وروحه العامة، فهو يفرض الروايات التي تُفرض على النص فرضاً، أو تُخالف السياق القرآني العام (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ١ / ٧).

وبذلك، يحقق منهجه توازناً دقيقاً بين النص القرآني والنص الروائي، دون أن يلغى أحدهما لصالح الآخر.

خامساً: الأبعاد العقديّة والعرفانية في تفسير القرآن بالقرآن: يمتاز منهج الطباطبائي (رحمه الله)، بدمجه البعد العقدي والعرفان ضمن التفسير القرآني، دون إخلال بالضوابط العلمية، فهو يرى أن الهداية القرآنية لا تقتصر على بيان الأحكام أو القصص، بل تهدف إلى بناء الإنسان معرفياً وروحياً، وأن الآيات تفسّر بعضها بعضاً في هذا المسار التكاملي (الطباطبائي، ١٤١٢هـ، ٣ / ٤٤).

المبحث الثالث: الحديث الشريف بين النصّ القرآني والمنهج التفسيري
ففي هذا المبحث يمكننا بيان المطالب الآتية:

المطلب الأول: مكانة الحديث في خدمة القرآن الكريم

إنّ الحديث الشريف يُعدّ المصدر الثاني بعد القرآن في فهم النصّ القرآني؛ لأن النبي وأهل البيت (عليهم السلام)، هم المبيّنون لمعاني القرآن وتوضيحها للمسلمين، ويُعدّ ذلك أساساً في المنهج التفسيري الإمامي (دراسات في دور الحديث في التفسير القرآني، ب.ت، ١١).

وتتبع مكانة الحديث الشريف في المنهج التفسيري الإمامي من كونه امتداداً وظيفياً للنصّ القرآني، لا بوصفه نصّاً موازياً أو بديلاً، بل باعتباره أداة كاشفة عن مقاصد القرآن

ومجالات تنزيله العملي، فالحديث، وفق الرؤية الإمامية، يمثل (البيان التطبيقي)، للوحي القرآني، حيث تتجلى فيه كيفية انتقال المعنى القرآني من حيز الإجمال إلى فضاء الفهم التفصيلي المرتبط بواقع الإنسان وسلوكه (الصدر، ١٤١٥هـ، ١ / ٦٢).

ولا يقتصر دور الحديث على شرح الألفاظ أو بيان الأحكام، بل يتجاوز ذلك إلى ضبط أفق الفهم القرآني ومنع انزلاقه نحو التأويل الذاتي أو الإسقاط الأيديولوجي، ومن هنا، فإن اعتماد الحديث في التفسير ليس خياراً منهجياً، بل ضرورة معرفية نابعة من الاعتقاد بأن النبي وأهل البيت (عليهم السلام) هم الحلقات المعصومة في سلسلة إيصال المعنى الإلهي (المفيد، ١٤١٣هـ، ٣٨).

المطلب الثاني: توظيف الحديث في تفسير المفردات القرآنية

ففي التراث الإمامي، كثير من التفسيرات تعتمد على الأحاديث في تفسير المفردات والمواضع التي يصعب فهمها بظاهر اللغة فقط، ومن هنا تأتي أهمية كتب الحديث والتفسير المأثور كمنهج توثيقي لفهم النص وعلى رأسها تفسير القمي والبرهان. يتميز التراث التفسيري الإمامي بتوظيف الحديث الشريف بوصفه أداة دلالية لتفسير المفردات القرآنية التي تتجاوز معناها اللغوي المباشر، ولا سيما الألفاظ ذات الحمولة العقدية أو الرمزية. فالحديث هنا لا يُستعمل لتكرار المعنى اللغوي، بل لكشف البعد التداولي الذي أراده النص القرآني ضمن سياق الهداية (الحائري، ١٤١٨هـ، ٩١).

وتظهر أهمية هذا التوظيف في المفردات التي تتعدّد دلالاتها بحسب الاستعمال، مثل مفاهيم: الولاية، النور، الصراط، الفتنة، والذكر؛ إذ تسهم الروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) في تحديد المجال الدلالي المقصود، وربطه بالبنية العقدية للقرآن، وبهذا، يتحول الحديث من عنصر شارح إلى عنصر موجّه للفهم، يحدّ من التوسّع غير المنضبط في التفسير اللغوي المحض (البحراني، ١٤١٦هـ، ١ / ١٢).

المطلب الثالث: النقد والتحقيق في الحديث التفسيري

إنّ علماء الإمامية لا يقبلون الروايات إلا بعد تحقيق سندها وممتنها، وهذا ما يُسهم في رفع درجة الثقة في السيرورة التفسيرية، وهو ما يظهر في كتب مصنّفة مثل بحار الأنوار التي جمعت نصوصاً تفسيرية مع شروح وروايات معتبرة (دراسات مقارنة في أصول التفسير والقراءات القرآنية، ب.ت، ٧٧).

إذ لا يقوم المنهج الإمامي في التفسير على الجمع الكمي للروايات، بل على إخضاع الحديث التفسيري لمسار نقدي مركّب يشمل السند والمتن والسياق، فالرواية التفسيرية تُفحص من حيث انسجامها مع القرآن نفسه، ومع القواعد العقدية القطعية، ومع النسق العام للخطاب القرآني، وهو ما يمنح العملية التفسيرية درجة عالية من الانضباط العلمي (الخوئي، ١٤١٢هـ، ٢٢١).

وقد أدّى هذا الوعي النقدي إلى تمييز واضح بين الرواية التفسيرية بوصفها مادة خام، وبين التفسير بوصفه عملية اجتهادية واعية. ويبرز هذا الاتجاه في المؤلفات الموسوعية التي لم تكتفِ بجمع الروايات، بل مهّدت لها وعلّقت عليها وبيّنت مستويات اعتبارها، الأمر الذي ساهم في تحويل الحديث من نصّ منقول إلى عنصر فاعل في بناء الفهم القرآني المنهجي (المجلسي، ١٤٠٤هـ، ١ / ١٠).

المطلب الرابع: التكامل بين القرآن والحديث في الفهم التفسيري

ففي المنهج الإمامي لا يُفهم القرآن بمعزل عن الحديث، بل يُعدّ القرآن والحديث وحدة متكاملة تُكمّل بعضها لفهم المعنى الحقيقي للنصّ، كما يشير بعض الباحثين إلى هذه العلاقة الجوهرية (تفسير القمي وعلاقته بالأحاديث التفسيرية، ب.ت، ٢٢).

حيث إنّ الفهم التفسيري يقوم المنهج التفسيري الإمامي على تصور معرفي يعتبر القرآن والحديث بنية دلالية واحدة، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر دون الإخلال بمقاصد النصّ الإلهي، فالقرآن يُمثّل الأصل الكلّي للهداية، في حين يتولى الحديث وظيفة الكشف

التطبيقي والتفصيلي لمعانيه، ضمن إطار عصمة المبيّنين من النبي وأهل البيت(عليهم السلام)،(الكليني، ١٤٠٧هـ، ١ / ٦٩).

ولا يُفهم هذا التكامل بوصفه علاقة تبعية مطلقة، بل هو تفاعل تفسيري منضبط، يُعاد فيه فهم الحديث في ضوء القرآن، ويُقرأ القرآن في ضوء البيان النبوي والإمامي. وبذلك، يتشكّل ما يمكن تسميته بالدائرة التفسيرية المغلقة، حيث يمنع كلّ من القرآن والحديث انحراف الآخر عن مساره الدلالي الصحيح (الطوسي، ١٤١٧هـ، ١ : ١٣٨).

وبهذا فإن المنهج التفسيري الإمامي يربط بين النصّ القرآني والحديث لتكوين قاعدة لاستنباط الأحكام الشرعية، وهذا ما يجعل التفسير ذو أفق فقهي وعقائدي وأخلاقي شاملاً ومتناسقاً

(دمج القرآن والحديث في المنهج التفسيري، ب.ت، ٤٤).

لا ينحصر التفسير الإمامي في بيان المعنى اللغوي أو العقدي للآيات، بل يتّخذ بُعداً تأسيسياً في بناء النظرية الفقهية، فالمنهج التفسيري الإمامي يُسهم في صياغة القواعد العامة التي ينطلق منها الفقيه في استنباط الأحكام، من خلال الربط المنهجي بين النصّ القرآني والرواية المفسّرة له(الحكيم، ١٤٠٣هـ، ١١٢).

ويمتاز هذا المنهج بشموليته؛ إذ لا يفصل بين الحكم الشرعي وأبعاده الأخلاقية والعقائدية، بل يرى أن التشريع القرآني منظومة متكاملة تهدف إلى بناء الإنسان والمجتمع معاً، ومن هنا، فإن التفسير يتحوّل إلى حلقة وصل بين علوم القرآن وأصول الفقه والفقه العملي، وهو ما يمنح المنهج الإمامي خصوصيته وعمقه النظري(الصدر، ١٤١٢هـ، ٥٤).

والتحدي المعاصر يكمن في التعامل النقدي مع المصادر القديمة والتميز بين الصحيح والموضوع وتوظيف المنهج التفسيري في سياقات معاصرة، وهو أمر يشغل البحث الحديث في الحوزات والمراكز العلمية(التفسير والاستنباط الفقهي من القرآن والسنة، ب.ت، ٤٤).

حيث يواجه المنهج التفسيري الإمامي في العصر الحديث جملة من التحديات المنهجية والمعرفية، أبرزها كيفية التعامل النقدي مع التراث التفسيري والحديثي، دون القطعية معه أو الوقوع في أسر التكرار، فالتحدي لا يكمن في وفرة المصادر، بل في القدرة على تمييز الصحيح من الضعيف، والدلالي من التاريخي، ضمن رؤية علمية مفتوحة ومنضبطة (السبحاني، ١٤٢١هـ، ٢٧).

كما يبرز تحديّ توظيف المنهج التفسيري في معالجة القضايا المعاصرة، دون تحميل النصّ القرآني ما لا يحتمل، أو إسقاط إشكالات الحداثة عليه إسقاطاً تعسفياً، وهذا ما دفع الدرس التفسيري المعاصر في الحوزات والمراكز البحثية إلى تطوير أدواته المنهجية، عبر الاستفادة من العلوم الإنسانية الحديثة، مع الحفاظ على ثوابت الفهم الإمامي للنصّ (معرفة، ١٤٢٠هـ، ١ / ٤١).

الخاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة أنّ علوم القرآن وعلوم الحديث تمثل الأساس المنهجي الذي لا غنى عنه في بناء التفسير القرآني الصحيح، وأن العلاقة بين النصّ القرآني والمنهج التفسيري علاقة عضوية قائمة على التفاعل والتكامل لا على الانفصال أو التعارض، فالقرآن الكريم هو الأصل، والحديث الشريف هو البيان والتفسير العملي له، ولا يمكن الوصول إلى فهم دقيق للنصّ القرآني دون استحضار هذا التكامل المعرفي. كما تبرز أهمية الالتزام بالمناهج العلمية التي وضعها العلماء في هذين العلمين، لما لها من دور في حماية التفسير من القراءات الجزئية أو المتأثرة بالاتجاهات الفكرية غير المنضبطة، ومن هنا، فإن إعادة الاعتبار للمنهج التفسيري القائم على علوم القرآن والحديث تُعدّ ضرورة علمية ومعرفية، تسهم في ترشيد الفهم الديني وتعزيز الوعي النصّي الرصين في الدراسات القرآنية المعاصرة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. أبو القاسم الخوئي (١٩٧٥م)، البيان في تفسير القرآن (الإصدار: ٣)، دار الزهراء، بيروت، لبنان.
٢. الشيخ جعفر السبحاني (٢٠٠٦م)، المدخل إلى علوم القرآن (الإصدار: ١)، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم، إيران.
٣. حسين النوري الهمداني (٢٠٠٤م)، تفسير أهل البيت للقرآن (الإصدار: ١)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.
٤. دراسات مقارنة في أصول التفسير والقراءات القرآنية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العراق.
٥. الشيخ عبد الهادي الفضلي (١٩٩٦م)، أصول التفسير (الإصدار: ٢)، دار الغدير، قم، إيران.
٦. السيد كاظم الحائري (٢٠٠١م)، دور أهل البيت في صيانة القرآن (الإصدار: ١)، مركز فكر أهل البيت (عليهم السلام)، قم، إيران.
٧. مُحَمَّد باقر الصدر (١٩٨٧م)، المدرسة القرآنية (الإصدار: ١)، دار التعارف، بيروت، لبنان.
٨. مُحَمَّد باقر المجلسي: (١٤٠٤هـ)، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (الإصدار: ٣)، (المجلد: ١)، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران.
٩. مُحَمَّد بن الحسن الحرّ العاملي (١٤٠٩هـ)، وسائل الشيعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٠. مُحَمَّد بن يعقوب الكليني(١٤٠٧هـ)، الكافي(الإصدار: ٤)،(المجلد: ١)، دار الكتب الإسلامية، طهران، ايران.
١١. محمد تقي الحكيم: (١٤٠٣ هـ)، الأصول العامة للفقهاء المقارن (الإصدار ٢)، بيروت، دار الأضواء.
١٢. مُحَمَّد جواد مُغنية(١٩٩٨ م)، علوم القرآن (الإصدار: ٤)، دار التيار الجديد، بيروت، لبنان.
١٣. مُحَمَّد حُسين الطباطبائي(١٤١٧هـ)، الميزان في تفسير القرآن(الإصدار: ٥)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
١٤. مُحَمَّد رضا المظفر(١٩٩١م)، أصول الفقه - مباحث الحجج(الإصدار: ٢)،(المجلد: ٢)، دار التعارف، بيروت، لبنان.
١٥. الشيخ مُحَمَّد هادي معرفة(١٩٩٥م)، التمهيد في علوم القرآن(الإصدار: ٢)،(المجلد: ١)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
١٦. مُرتضى المُطهرى(١٩٩٧م)، مدخل إلى فهم القرآن(الإصدار: ٢)، دار المُرتضى، طهران، ايران.
١٧. مركز الثقافة والمعارف القرآنية(ب.ت)، علوم القرآن عند المفسرين، مؤسسة بوستان كتاب، قم، ايران.
١٨. هاشم البحراني(٢٠٠٦ م)، البرهان في تفسير القرآن(الإصدار: ٢)،(المجلد: ١)، مؤسسة الأعلمي، قم، ايران.